

امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية للتحوط من المخاطر المالية

الباحث
عباس فاضل علي

الأستاذ المساعد الدكتور
ابراهيم عبد موسى السعبري

الكلية التقنية الإدارية

المقدمة Introduction:

إن الأحداث والظواهر المهمة التي شهدتها العقدان الأخيران من القرن المنصرم التي تمثلت في نظام العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة والذي سبب في إزالة الحواجز عبر الحدود لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية تامة، وتطور الأسواق المالية وارتباطها ببعضها البعض لدرجة انه إذا أصيب احدها بأمر ما تأثرت به الأسواق المالية الأخرى، كل ذلك أدى إلى إيجاد منتجات جديدة تمثلت بالأدوات المالية المشتقة والتي باتت تلعب دورا هاما في الأسواق العالمية بكافة أنواعها المنظمة وغير المنظمة لا يقل أهمية عن دور الأدوات المالية التقليدية بل أن بعض إحصائيات بنك التسويات الدولية يشير إلى أن حجم التعامل بالمشتقات المالية على اختلاف أنواعها قد شهد نموا مضطربا خلال السنوات الأخيرة، حيث زاد حجم التداول من ١.١ تريليون دولار سنة ١٩٨٦ ليصل إلى ٤٥ تريليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٤ إلى ٣٣٠ تريليون نهاية ٢٠٠٦، كما تشير إحصائيات البنك المركزي البريطاني إلى أن هذه التجارة تشكل نحو ثلثي حجم التجارة العالمية بالسلع والأدوات المالية على حد سواء، الأمر الذي أدى إلى توجّه اهتمام المنظمات المهنية والحكومية إلى وضع معايير محاسبية وقواعد وتعليمات تسهل على المستثمر التعامل بها من أجل تحقيق التحوط الأمثل ضد مختلف المخاطر التي تعترى استثماراته وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن مع إمكانية تحقيق العوائد المحتملة، فضلا عن توجّه العديد من الكتاب والباحثين إلى بيان سلوك هذه الأدوات وتقييمها وطرق قياسها وتسعيرها وإستراتيجيات استخدامها، ولا يتوقف استخدام هذه الأدوات للتحوط فقط بل الأمر يتعدى ذلك إلى أغراض المضاربة والاستثمار من أجل تحقيق عوائد عالية وبخسارة لا تتعدى الجزء اليسير من قيمة تلك الأدوات.

منهجية البحث Research Methodology:

سنعرض محتويات البحث وفق المنهجية التالية:

أهمية البحث:

تشتق أهمية البحث من أهمية عقود الخيارات والتي هي احد أنواع المشتقات المالية بوصفها أداة استثمارية مهمة ممكن الاستفادة منها من قبل المستثمرين الذين يرغبون في تحوير استثماراتهم وكذلك من قبل المؤسسات المالية التي ترغب في تقديم خدمات إضافية إلى عملائها الذين يرغبون في التعامل بهذه الأدوات المالية المشتقة أو عندما ترغب تلك المؤسسات في تحوير موجوداتها ضد تقلب الأسعار في الأسواق، ونتيجة لانتشار هذا النوع من النشاط المالي في المؤسسات المالية وغيرها في الدول المتقدمة وانفتاح السوق العراقية على الأسواق العالمية عاجلاً أم آجلاً فقد وجد الباحث أهمية القيام بمثل هذا البحث من اجل الحصول على ايجابيات وسلبيات هذا النشاط من جهة وتحقيق التحوط الضروري لتلك المؤسسات ضد المخاطر المختلفة من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في ازدياد المخاطرة السوقية التي تتعرض لها أسهم المؤسسات المالية العراقية نتيجة المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تنعكس آثارها بشكل سلبي على الاستثمارات وعدم استفادة تلك المؤسسات من مزايا التحوط لتقليل هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن من خلال استعمال عقود الخيارات التي أصبحت من الأدوات المالية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الدول المتقدمة، وكذلك فان قلة المعلومات عن هذه الأداة المالية المهمة بسبب صعوبة قياسها وعدم معرفة كيفية عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية وعدم توفر سوق منظم لها كل ذلك أدى إلى تأخر استعمال هذه الأداة من قبل تلك المؤسسات وبالتالي إلى بقائها تعاني من المخاطر السوقية وعدم تمكنها من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث من خلال النقاط الآتية:-

- ١- توضيح متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية المشتقة عموماً وعقود الخيارات خصوصاً من خلال دراسة تحليلية للمعايير المحاسبية الدولية رقم (٣٩) و(٣٢) التي تناولت مفهوم القياس والإفصاح عن عقود الخيارات.

٢- بيان كيفية قياس عقود الخيارات في البيئة العراقية بما يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق الاستعمال الأمثل لتلك العقود وتحقيق الغاية التي أنشأت من أجلها.

٣- بيان كيفية العرض والافصاح عن عقود الخيارات في القوائم المالية والإيضاحات المتممة.

٤- الاطلاع على كيفية استعمال وتطبيق نموذج قياس عقود الخيارات (بلاك - شولز).

فرضية البحث:

تتلخص فرضيات البحث بفرضية رئيسية وهي كالآتي:

((هنالك إمكانية للقياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية وفقا للمعايير الدولية للتحوط من المخاطر المالية)).

الحدود المكانية والزمنية

تتمثل الحدود المكانية للبحث في عينة من المؤسسات المالية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتمثل هذه عينة نسبة 10٪ من القطاع المصرفي المدرج في السوق وقد تمثلت في مصرفين هما:

١- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

٢- مصرف بغداد.

حيث تم اختيار هاتين المؤسستين لجملة من الأسباب وكالآتي:

أ- تطبيقهما لجملة من المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى الالتزام بقوانين وتعليمات البنك المركزي العراقي وقانون المصارف العراقية.

ب- النشاط الواسع الذي تقوم به تلك المؤسسات داخل وخارج العراق.

بينما تتمثل الحدود الزمنية للدراسة بالسنتين 2009 - 2010.

المبحث الأول

عقود الخيارات Options Contracts

مفهومها - أنواعها - أصنافها - القياس المحاسبي لعقود الخيارات - الإفصاح المحاسبي

(٥١٤).....امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية

عن عقود الخيارات المفهوم تعرف الخيارات أو عقد الخيار على انه عقد يعطي للمالك الحق وليس الإلزام لشراء أو بيع الأوراق المالية الأساسية بسعر محدد ولفترة زمنية محددة.

(Block & Hirt ,2002:p.553)

وكذلك عرفت على أنها عقد بين شخصين - بائع ومشتري - يعطي للمشتري الحق بتنفيذ أو عدم تنفيذ بيع أو شراء موجود ما بسعر محدد وموعد محدد بسعر يتفق عليه اليوم.

(Chance ,2001:p. 5)

وتمهيدا لفهم عقود الخيارات ينبغي أن نعرض بعض المصطلحات المستخدمة في هذه العقود وكالاتي: (الدوري، ٢٠١٠: ٣٣٠-٣٣١)

١- سعر التنفيذ Strike Price أو Exercise Price: وهو السعر الذي يحدد في عقد الخيار ويمثل سعر السهم الواحد الذي يمكن به شراؤه من محرر العقد في حالة خيار شراء Call Option أو بيع سهم معين إلى محرر العقد في حالة خيار البيع Put Option.

٢- حجم الخيار Option Size: ويحدد حجم الخيار بموجب العقد ويتضمن العقد الواحد للخيار طبقا لقواعد التعامل في أسواق الخيارات إلى 100 سهم مما يعني أن عقد خيار شراء واحد يتضمن بيع 100 سهم.

٣- تاريخ انتهاء العقد Time to Expiration: بموجب العقد يكون للخيار فترة استحقاق يمكن من خلالها تنفيذ العقد، مما يعني انه لا يمكن تنفيذ عقد الخيار خارج تلك الفترة لكون الخيار بعدها يكون بلا قيمة.

٤- أسلوب تنفيذ الخيار Option Exercise Style: ويوجد أسلوبين لتنفيذ الخيارات هما الخيار الأمريكي American Style والخيار الأوربي European Style والفرق بينهما أن الأول يمكن تنفيذه في أي وقت خلال فترة سريان العقد والثاني لا يمكن إلا في اليوم الأخير قبل انقضاء سريان العقد.

٥- علاوة الخيار Option Premium: وتسمى أيضا بالمكافأة وهي السعر الذي يجب دفعه من قبل المستثمر لشراء خيار معين (خيار شراء أو خيار بيع) ويمثل تكلفة عقد الخيار Cost of Contract.

أنواع عقود الخيارات:

١- خيار الشراء (Call option)

وهو الخيار الذي يعطي لحامله (مشتري الخيار) الحق ولكن ليس الإلزام بشراء أصل حقيقي (سهم مثلاً) بسعر تنفيذ معين وفي تاريخ استحقاق معين. (الدوري، ٢٠١٠: ٣٢٩) والحق الذي حصل عليه المشتري هو نتيجة دفعه المكافأة للبائع الذي يكون ملزماً بتنفيذ هذا الحق إذا ما رغب المشتري بذلك لكون (البائع) قبض الثمن.

٢- خيار البيع (Put option)

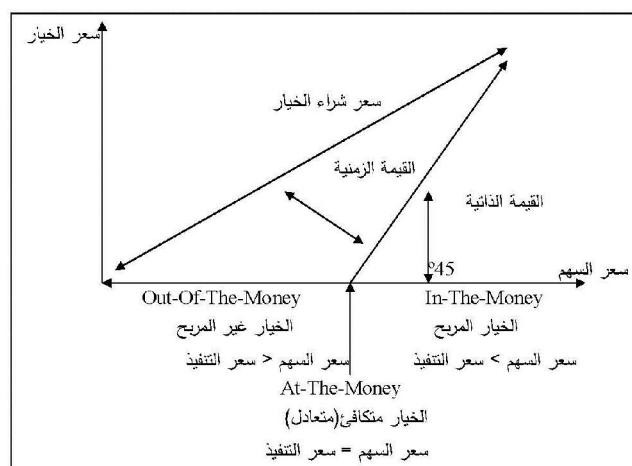
عرف على أنه العقد أو الاتفاق الذي يعطي لمالكه الحق في بيع الموجودات والأوراق المالية لمحرر الخيارات بسعر محدد في المستقبل. (Rao, 1992: p. 776)

ولمشتري خيار البيع الحق في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه وعلى محرر العقد (البائع) أن يكون ملزماً بالتنفيذ إذا أراد المشتري خيار البيع ذلك. (هادي، ٢٠١١: ٥١)

والشكل رقم (١) يوضح العلاقة بين أسعار عقود الخيار وأسعار الأسهم وأسعار التنفيذ لكل من خيارات الشراء والبيع.

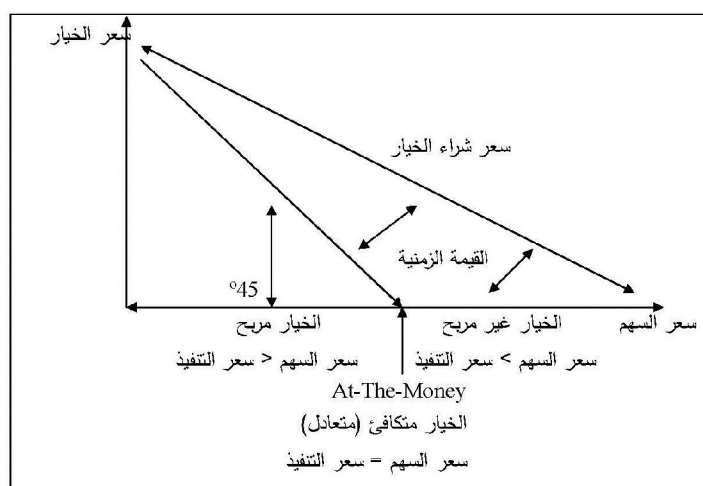
شكل (١) العلاقة بين أسعار عقود الخيار وأسعار الأسهم وأسعار التنفيذ

أ- خيارات الشراء



(حماد، ٢٠٠١: ٥١)

بد خيارات البيع



أصناف عقود الخيارات:

يمكن تقسيم الخيارات إلى أصناف عدة بحسب نوع الموجود الذي يكون موضوعا للعقد ومن أهم هذه الأصناف ما يلي:-

أولاً: عقود خيارات الأسهم.

تعد خيارات الأسهم من أكثر أنواع عقود الخيارات تداولاً في مختلف أنحاء العالم إذ يكون الموجود محل العقد هو الأسهم العادية ويتم تداولها بصورة أوسع من باقي أصناف الخيارات وتعرف بأنها عقود تعطي الحق لحاملها في شراء أو بيع عدد محدد من الأسهم وبسعر متفق عليه وخلال مدة زمنية محددة مقابل علاوة يدفعها مشتري الخيار للبائع وهي غير ملزمة التنفيذ بالنسبة للمشتري بخلاف البائع فتكون ملزمة له بالتنفيذ إذا طلب المشتري التنفيذ وتقسم إلى خيارات الشراء وخيارات البيع، فضلاً عن إن خيارات الأسهم توفر للجميع فرصة للتعامل بها على اختلاف أهدافهم ومراكزهم الاستثمارية بحيث يمكن للمستثمر البسيط الدخول إلى هذه الأسواق والتعامل بهذه العقود بغرض المضاربة وتحقيق الإرباح. (Chance&Brooks, 2007:40)

ثانياً: عقود خيارات أسعار الفائدة.

وهي عقود تلزم احد طرفي العقد - بائع الحق - بضمان حد أقصى لمعدل الفائدة

لا يتجاوزه في حالة قيام مشتري الحق بالاقتراض، أو حد أدنى لمعدل الفائدة في حالة قيام مشتري الحق بالاستثمار أو الجمع بين النظامين بمقابل مكافأة أو عمولة. (Rose, 1996: p. 274)

وتعد خيارات أسعار الفائدة أداة للتحوط إذ تعطي تأميناً من طرف واحد ضد مخاطرة أسعار الفائدة، إذ يستطيع مشتري الخيار أن يبيع لكاتب (بائع) الخيار سنداً مالياً بسعر محدد مسبقاً قبل انتهاء صلاحيته إذا كان الخيار خيار بيع، أو شراء سند مالياً إذا كان الخيار خيار شراء مقابل علاوة معينة يدفعها لكاتب الخيار، ويجب أن يكون للكاتب القدرة والاستعداد لشراء أو بيع السند المالي لمالك الخيار حسب نوع الخيار. (Rose, 1999: p.257)

ثالثاً: عقود خيارات أسعار الصرف.

وهذا النوع من العقود يعطي الحق للمشتري في إتمام عملية الشراء أو البيع لكمية معينة من عملة أجنبية في تاريخ محدد في المستقبل، إذ يتفق مشتري العقد مع محرره على شراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية بمقابل دفع علاوة، وللمشتري حق تنفيذ العملية أو عدم التنفيذ. (المليجي، ١٩٩٩: ٦٠٤-٦٠٥)

رابعاً: عقود خيارات المؤشرات.

إن مؤشرات الأسهم هي عبارة عن معدلات موزونة لأسعار أسهم معينة يتم المتاجرة بها في بورصات الأسهم. (Binhammer& Sephton, 1998: p. 100)

ويمكن تعريف خيارات المؤشر بأنه حق لشراء أو بيع مؤشر أسعار أسهم لقاعدة من الأسهم وهذا الخيار لا يقوم بقياس مؤشرات سهم شركة منفردة ولكنه يقيس مؤشرات السوق. (Mayo, 2001: p.359)

استراتيجيات عقود الخيارات:

لعقود الخيارات مجموعة من الاستراتيجيات نذكر منها: (الدوري، ٢٠١٠: ٣٣٢)

أولاً: إستراتيجية خيارات الشراء Call Strategies وتقسم هذه الإستراتيجية إلى:

أ - شراء خيار الشراء Buying Call Option

ب- شراء خيار البيع Buying Put Option

إن المستثمر عند شراء خيار البيع Put Option سوف يحقق ربحاً في حالة ما إذا كان

السعر السوقي للسهم في تاريخ التنفيذ اقل من سعر التنفيذ ولذلك فان مشتري خيار البيع سوف يطالب في هذه الحالة بتنفيذ العقد لكونه يقع في صالحه (داخل النقد) وسيمثل ربحه بالفرق بين سعر التنفيذ والسعر السوقي للسهم في تاريخ التنفيذ مطروحا منه علاوة الخيار.

ثانياً: إستراتيجية خيارات البيع Put Strategies

أ- بيع (تحرير) خيار شراء Writing Cal Option

ب- بيع (تحرير) خيار بيع Writing Put Option

القياس المحاسبي لعقود الخيارات:

يعد القياس المحاسبي احد الأنشطة الأساسية للمحاسبة إذ يهدف إلى ترجمة الأحداث الاقتصادية ونتائجها إلى أرقام بالتالي فهو يهدف أيضاً إلى إنتاج معلومات محاسبية تتصف بالطابع الرقمي لعرضها وتقديمها إلى مستعملي القوائم المالية، فضلاً عن كونه لغة للتخاطب المشترك التي يتم التعامل بها وفهمها من قبل جميع المستعملين للمعلومات، وتكمن أهمية ترجمة الأحداث الاقتصادية ونتائجها في أنها أرقام محاسبية كما وصفت ((إن ما لا يمكن قياسه بأساليب محددة لا يمكن للإدارة أن تخطط له وتتحكم فيه)) لذا فأن الكثير من الدراسات المحاسبية تعد عملية القياس احد المبادئ العلمية الأساسية للمحاسبة. (الياسري، ٢٠١٠: ٥١)

وقد وردت عدة تعاريف لعملية القياس المحاسبي منها:

إن أول تعريف عملي لعملية القياس بشكل عام ينسب إلى (Cambell) إذ عبر عنه بما يأتي: يعبر القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءً على قواعد طبيعية يتم اكتشافها أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (مطر والسويطي، ٢٠٠٨: ١٣٠) وعرف أيضاً بأنه تخصيص الأرقام لخصائص الأشياء التي يمكن قياسها وفقاً لقواعد وأسس معينة أو محددة. (Belkaoui, 2004: p.37)

وعرفت الجمعية المحاسبية الأميركية (American Accounting Association) القياس المحاسبي بأنه قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة (Porter&Notor, 2001: p.139)

أساليب القياس المحاسبي: (مطر والسويطي، ٢٠٠٨: ١٣٧-١٤٢)

١- أساليب القياس المباشرة: من خلال هذا الأسلوب تتحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية متمثلة بقيمة المفردة أو الخاصية محل القياس مباشرة من دون استخدام عملية الاحساب التي تبنى على أساس ضرورة توفر علاقة رياضية تربط بين الخواص محل القياس.

٢- أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة): يتم استخدام هذا الأسلوب من القياس في حالة تعذر قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بالطريقة المباشرة وبالتالي يجب قياس قيمة ذلك الحدث بالطريقة غير المباشرة وحسب الإمكان.

٣- أساليب القياس التحكيمية: إن أساليب القياس التحكيمية تتشابه مع أساليب القياس الغير مباشرة إلا أن هناك فرقاً رئيساً بينهما وهو وجود قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة تفتقر لها أساليب القياس التحكيمية وبالتالي فان هذه الأساليب (التحكيمية) تكون عرضة للتحيز الناتج عن التقديرات والتحكمات الشخصية للقائم بعملية القياس.

الوظائف الأساسية المتعلقة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) - القياس المحاسبي لعقود الخيارات:-

أولاً: فيما يخص القياس (السنان، ٢٠٠٣: ٢٤-٢٥).

١- قياس (مبدئي) لكافة الموجودات المالية والمطلوبات المالية في الميزانية بما في ذلك المشتقات (عقود الخيارات) أولاً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للعرض المعطى أو المستلم لامتلاك الأصل المالي أو إحداث المطلوب المالي.

٢- بعد الاعتراف المبدئي يجب قياس الموجودات المالية كلها بمقدار القيمة العادلة باستثناء:

- القروض والذمم المدينة التي تحدثها المنشأة والتي غير محفظ بها للمتاجرة.
- الاستثمارات ذات الاستحقاق الثابت مثل الأدوات المالية للدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد إجبارياً التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

والقادرة على تنفيذ هذا الاحتفاظ.

• الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به وهي تقتصر على بعض أدوات حقوق الملكية بدون سعر مدرج في السوق وبعض المشتقات المرتبطة بتسليم أدوات حقوق الملكية غير المدرجة ويجب تسويتها بموجبها.

٣- بعد الامتلاك يجب قياس معظم المطلوبات بمقدار القيمة الأصلية المسجلة ناقصا دفعات السداد الرئيسية والإطفاء.

٤- يجب إعادة قياس المشتقات والمطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة بمقدار القيمة العادلة.

٥- بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية التي يعاد قياسها بمقدار قيمتها العادلة يكون هناك خياران للمنشأة:

أ - الاعتراف بالتعديل بكامله في صافي الربح أو الخسارة للفترة.

ب- الاعتراف في صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة فقط بتلك التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالموجودات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة مع الإبلاغ عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات التي هي ليست للمتاجرة في حقوق الملكية إلى أن يتم بيع الأصل المالي، وفي هذا الوقت يبلغ عن المكسب أو الخسارة المحققة في صافي الربح، ولهذا الغرض تعد المشتقات أنها محتفظ بها دائما للمتاجرة إلا إذا كانت جزءا من علاقة تحوط تحقق شروط محاسبة التحوط.

ثانياً: فيما يخص المكاسب والخسائر (الشمام، ٢٠٠٥: ١٢٤)

يتم الإبلاغ عن المكاسب والخسائر من إعادة قياس القيمة العادلة للموجود المالي أو المطلوب في الآتي:

أ. أما في صافي الربح أو الخسارة المتحققة للفترة المالية.

ب. أو يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

أ نموذج (Black - Scholes) لقياس وتسعير عقود الخيارات:

تم اقتراح هذا النموذج في عام ١٩٧٤ من قبل كل من (Fischer Black & Myron

(Scholes). (Rao,1992:p.784)

ويستخدم هذا النموذج على نطاق واسع في مجتمع الاستثمارات على الرغم من أن صيغة هذا النموذج هي صيغة رياضية معقدة جدا ولكنها مستخدمة على نطاق واسع في الحاسبات وأجهزة الكمبيوتر، والكثير من المستثمرين يقدرون قيمة خيارات الشراء باستخدام هذا النموذج. (حماد، ٢٠٠١: ٨٦)

وقد بينت نتائج العديد من الدراسات التطبيقية إن أنموذج بلاك - شولز يوفر نتائج أدق للتسعير عند تطبيقه على الخيارات ذات الآجل ٣ أشهر (مدة ربع سنوية). (العامري، ٢٠٠٨: ٣٢)

هناك خمسة متغيرات أو عوامل أساسية يعتمد عليها نموذج بلاك - شولز لتقييم الخيارات وهذه المتغيرات الخمسة قابلة للملاحظة مباشرة في السوق ما عدا المتغير الأخير: (حماد، ٢٠٠١: ٨٦-٨٧)

١- سعر السهم محل عقد الخيار.

٢- سعر ممارسة الخيار (سعر التنفيذ).

٣- الوقت المتبقي حتى تاريخ انتهاء صلاحية الخيار.

٤- سعر الفائدة.

٥- تقلب أسعار الأسهم محل الخيار.

وبذلك يمكن التعبير عن صيغة نموذج بلاك - شولز لتسعير الخيارات بالمعادلة أدناه وعلى النحو الآتي:

$$CP = CMP[N(d1)] - \frac{EP}{(e)^{rt}} [N(d2)]$$

(حماد، ٢٠٠١: ٨٨) (Walmsley, 1997: p.215)

حيث أن:

CP = سعر خيار الشراء

CMP = السعر السوقي الجاري للأسهم.

$$N(d1) = \text{دالة الكثافة التراكمية لـ } d1$$

$$EP = \text{سعر ممارسة (تنفيذ) الخيار.}$$

$$e = \text{أساس اللوغاريتم الطبيعي} = 2.71828 \text{ تقريباً وهي قيمة ثابتة.}$$

$$r = \text{معدل العائد الخالي من المخاطرة (سعر الفائدة المركب عديم المخاطرة باستمرار على أساس سنوي).}$$

$$t = \text{الوقت المتبقي على تاريخ انتهاء صلاحية الخيار (ويعبر عنه عادة بكسر من العام).}$$

$$N(d2) = \text{دالة الكثافة التراكمية لـ } d2$$

كما يمكن حساب قيمة (d1) و (d2) من المعادلات الآتية:

$$d1 = \frac{\ln(CMP/EP) + (r + 0.5\sigma^2)t}{(\sigma[t]^{1/2})}$$

$$d2 = d1 - (\sigma[t]^{1/2})$$

(حماد، ٢٠٠١: ٨٨) (Faruqui&Eakin, 2000: p.228)

حيث أن:

$$\ln(CMP/EP) = \text{اللوغاريتم الطبيعي لـ } (CMP/EP)$$

$$\sigma = \text{الانحراف المعياري لمعدل العائد السنوي على الأسهم العادية محل الخيار.}$$

الإفصاح المحاسبي عن عقود الخيارات Disclosure of accounting for options contracts

يعد الإفصاح عنصراً أساسياً وأحد الأركان الرئيسة للوظيفة المحاسبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشكل الإفصاح المحاسبي عن المعلومات والبيانات في الوحدة الاقتصادية أمراً مزعجاً ومتعباً للكثير من الوحدات والمحاسبين وقد تزايدت هذه المشكلة مع مرور الوقت وتطور وتعقد العمليات والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية وخصوصاً في الآونة الأخيرة التي شهدت ظهور الأدوات المالية المشتقة كعقود الخيارات.

عرف أيضاً بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم

المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مظلمة وملائمة لمستعملي هذه القوائم من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للوحدة الاقتصادية. (أبو زيد، ٢٠٠٥: ٥٧٧)

أنواع الإفصاح Types of disclosure

هناك أنواع عديدة من الإفصاح وكما يأتي: (الياسري، ٢٠١٠: ١٣٦)

١- الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure) ويستعمل محاسيبا بشكل واسع لكنه يقوم على افتراض أدنى قدر من الإفصاح لكي يتوافق مع هدف كون بيانات القوائم والتقارير المالية غير مظلمة.

٢- الإفصاح العادل (Fair Disclosure) ويعد أكثر ايجابية حيث يقوم على هدف أخلاقي يجعل المعاملة متساوية لجميع قراء القوائم والتقارير المالية.

٣- الإفصاح الكامل (Full Disclosure) ويفترض هذا النوع عرض جميع المعلومات الملائمة التي تعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة.

٤- الإفصاح الملائم (Adequate disclosure) هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها. إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الخارجية. (هادي، ٢٠١١: ٨٥)

٥- الإفصاح التثقيفي: يركز في هذا الإفصاح على ملائمة المعلومات أكثر من الموضوعية، كالإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والخطط ومصادر التمويل، كما يهدف هذا الإفصاح إلى توفير المعلومات الملائمة التي تقوم بتحقيق التوازن في الأسواق المالية. (الشيرازي، ١٩٩٠: ٣٣٠)

٦- الإفصاح الوقائي: ويقوم على ضرورة الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية التي

يجب أن تكون غير مضللة التي تقدم لأصحاب المصالح وان الهدف الأساسي من هذا الإفصاح هو حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات موضوعية، حيث يتفق هذا النوع من الإفصاح مع الإفصاح الكامل بإظهار قوائم مالية غير مضللة. (هادي، ٢٠١١: ٨٥)

٧- الإفصاح الإلزامي: وهو الإفصاح الذي تعرضه اللوائح والتشريعات كونه يقدم الحد الأدنى من المعلومات، أي أن هذا الإفصاح يركز على تقديم الحد الأدنى من المعلومات المالية ويتفق مع الإفصاح الكافي. (مطر، ٢٠٠٣: ١٥)

الإفصاح الطوعي: ويعد هذا الإفصاح غير ملزم وتقوم به المؤسسات اختياريًا بقصد تحسين سمعتها في الأسواق المالية، حيث تقوم بالإفصاح عن معلومات أكثر من الإفصاح الإلزامي، لكون أصحاب المصالح يسعون إلى الحصول على معلومات أكثر لتساعدهم على اتخاذ قراراتهم، وتشمل هذه المعلومات التوقعات والتقديرات. (هادي، ٢٠١١: ٨٥)

أهمية الإفصاح عن عقود الخيارات:

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي بكونه يعد من الأنشطة المحاسبية الرئيسة في مجال الاختصاص وركنا أساسيا لمبادئ المحاسبة إذ تسهم نظرية المحاسبة في ترشيد التطبيق المهني للمحاسبة من خلال إرساء المبادئ الصحيحة المتعلقة بتحديد أسس قياس وعرض العمليات المالية، وأن ظهور مفاهيم عديدة ومسميات مختلفة للإفصاح لا يعني بالضرورة اختلاف المنفعة الحقيقية المرجوة من عملية الإفصاح وهي تزويد مستخدمي التقارير بالمعلومات المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، فالمحاسبة هي نظام يهدف إلى توفير المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المختلفة.

(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١: ٦٦)

أن أهمية الإفصاح تقود إلى ما يأتي: (سليمان، ٢٠٠٦: ٥٢)

١- المساعدة في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة المالية وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية البيئية والأخلاقية.

٢- المساعدة على اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة في أسواق رأس المال.

٣- يقوم الإفصاح المحاسبي بالتأثير في سلوك المؤسسات المالية وحماية المستثمرين لأنه أداة قوية التأثير.

٤- يخدم الإفصاح المحاسبي مسالة تنظيم وعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية للإطراف المختلفة (أصحاب المصالح) بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات بالنسبة لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم.

٥- يسهم في تحقيق فاعلية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى الجزئي للمؤسسة، وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني أيضاً، إذ أن المعلومات المحاسبية تساعد في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسات وعلى المستوى القومي.

ونظر للأهمية التي تحضى بها المشتقات المالية بما فيها عقود الخيارات من قبل الهيئات والمؤسسات المهنية والحكومية نتيجة انتشار هذه المشتقات في أسواق المال بوصفها أدوات مالية مستحدثة وتطورها بشكل واسع وسريع مما دعا بهذه الهيئات والمؤسسات بتنظيم وإصدار معايير خاصة من شأنها مساعدة مستخدمي المعلومات التي توفرها الوحدات الاقتصادية فضلاً عن مساعدة الوحدات الاقتصادية نفسها من اجل تسهيل التعامل مع هذه الأدوات المالية المشتقة من حيث الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB _ لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقا IASC _ المعيار الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية الاعتراف والقياس، والمعيار الدولي رقم (٣٢) الخاص بالأدوات المالية: العرض والإفصاح لأجل تجاوز المشاكل المتعلقة بهذه الأدوات، وإن أي وحدة اقتصادية تسعى لتحقيق أقصى عائد ممكن وتخفيض الالتزامات والمخاطر إلى أدنى حد فضلاً عن إخفاء الالتزامات خارج الميزانية، وبسبب هذه الأهداف والغايات التي تسعى الوحدات الاقتصادية إلى تحقيقها قامت بالمقابل بعض الجهات المهتمة بالوحدة الاقتصادية وبالخصوص الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في عديد من البلدان بضبط تحركات الوحدة الاقتصادية من خلال إصدار القواعد والتعليمات والمعايير التي تنظم عمليات القياس والإفصاح، وبالذات ما يتعلق بالمشتقات المالية (عقود الخيارات).

فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢)

بعنوان: الأدوات المالية - الإفصاح والعرض، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) بعنوان: الأدوات المالية - الاعتراف والقياس، واللذين هما حصيلة التطور في محاسبة الأدوات المالية، ويعد هذان المعياران من الإصدارات الرئيسة للمجلس حول موضوع الأدوات المالية وبضمنها الأدوات المالية المشتقة.

إن الغرض من الإفصاح المطلوب بموجب المعيار المحاسبي الدولي (٣٢) هو توفير معلومات تعمق من فهم أهمية الأدوات المالية المدرجة في الميزانية العمومية (التقليدية) أو خارجها (الأدوات المشتقة) على المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية، وكذلك للمساعدة في تحديد مبالغ وتوقيت ومدى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بهذه الأدوات فضلاً عن توفير معلومات معينة عن الأرصدة والمعاملات الخاصة بأدوات مالية معينة تشجع المنشآت على إيضاح مدى استخدامها للأدوات المالية وعن مخاطر تلك الأدوات والأغراض التي تخدمها، وأن شرح السياسات الإدارية المتبعة في الرقابة على المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية بما فيها السياسات الخاصة بأمور كالتحوط ضد المخاطر وتجنب تركيز المخاطر وكذلك شرح متطلبات الضمان اللازمة لتخفيض مخاطر الائتمان، توفر منظورا إضافيا فيما لا يتعلق تحديد أدوات مالية قائمة بتاريخ معين، وتوفر بعض المنشآت معلومات كهذه في تعليق مرفق بالبيانات المالية وليس كجزء من تلك البيانات. (توش وآخرون، ٢٠١٩: ٦٢٠)

لقد اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بمسألة الأدوات المالية المشتقة لاسيما جانبي القياس والإفصاح وقد تمخض عن هذا الاهتمام كما تقدم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) - الأدوات المالية: الإفصاح والعرض - والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) - الأدوات المالية الاعتراف والقياس - وقد طالب مجلس معايير المحاسبة الدولية الوحدات الاقتصادية في المعيار الدولي رقم (٣٩) بأنه يجب أن يتم إدماج المشتقات المالية ضمن عناصر الميزانية وليس خارج الميزانية كما هو الوضع في الوقت الراهن، وكذلك استخدام القيمة السوقية والتي اعتبرها (القيمة العادلة) في تقييم كافة بنود الميزانية العمومية بما فيها عقود الخيارات.

من هنا يرى الباحث أنه ينبغي على الوحدة الاقتصادية أن تفصح عن كل ما يتصف بالأهمية النسبية ومن شأنه أن يؤثر في قرارات المستثمرين فيما يخص عقود الخيارات، فضلا

عن الإفصاح عن عقود الخيارات في قائمة المركز المالي بجانب الموجودات بالنسبة للمشتري تحت فقرة مستقلة تسمى الاستثمار في المشتقات المالية، وفي جانب المطلوبات بالنسبة للبائع تحت فقرة تسمى التزاما عن المشتقات المالية، وبالنسبة للإفصاح عن الأرباح والخسائر المرتبطة بتلك العقود فيجب أن تظهر ضمن قائمة الدخل تحت فقرة باسم إيرادات الأدوات المالية المشتقة في حالة المكاسب، ومصروفات الأدوات المالية المشتقة في حالة المصروفات أو الخسائر، أما بالنسبة للمعلومات المفصّل عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تخص عقود الخيارات فينبغي أن تكون كالآتي:

- الغرض من عقد الخيار (تحوط أو مضاربة).
- نوع عقد الخيار (أميركي أو أوروبي).
- الاتجاه العام لتقلبات القيمة السوقية لعقود الخيارات.
- المنافع والأخطار المرتبطة بالاستثمار في عقود الخيارات.
- القواعد والأسس المتبعة لحساب القيمة العادلة لعقد الخيار.
- السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود الخيارات.
- أسس الاعتراف بعقود الخيارات في قائمة المركز المالي.
- أسس الاعتراف بالأرباح والخسائر المتحققة وغير المتحققة.
- تاريخ التسوية أو تاريخ تنفيذ العقد.

المبحث الثاني

القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية

- قياس وتسعير الخيارات باستخدام نموذج بلاك- شولز

- الإفصاح عن عقود الخيارات

وصف عينة البحث:

في هذه الفقرة سيتم عرض وصف مختصر للمصارف عينة البحث من خلال جدول

(٥٢٨).....امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية

يتضمن تاريخ إنشاء المصرف ورأسماله وأرباحه السنوية ونسبة الأرباح إلى رأس المال وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (1) وصف عينة البحث (المبالغ بالدينار)

البيان	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد
تاريخ إنشاء المصرف	1993	1992
رأس المال الحالي	66,000,000,000 مليار	100,000,000,000 مليار
الأرباح السنوية	10,075,460,896 مليار	16,211,000,000 مليار
نسبة الأرباح إلى رأس المال	15,27%	16,2%

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على التقرير السنوي 2010 للمصارف عينة البحث - قياس وتسعير الخيارات باستخدام نموذج بلاك-شولز

يتطلب تسعير خيار البيع استخدام المعادلة الآتية:

$$PP = EPe^{-rT} N(d2) - CMPN(d1)$$

حيث أن:

$$PP = \text{سعر خيار البيع}$$

$$CMP = \text{السعر السوقي الجاري للأسهم}$$

$$N(d1) = \text{دالة الكثافة التراكمية لـ } d1$$

$$EP = \text{سعر ممارسة (تنفيذ) الخيار}$$

$$e = \text{أساس اللوغاريتم الطبيعي} = 2.71828 \text{ تقريباً وهي قيمة ثابتة}$$

$$r = \text{معدل العائد الخالي من المخاطرة ومقدارها } 0.06 \text{ والذي يمثل معدل الفائدة الممنوحة على حوالات الخزينة العراقية بحسب تقرير البنك المركزي}$$

$$T = \text{الوقت المتبقي على تاريخ انتهاء صلاحية الخيار (ويجبر عنه عادة بكسر من السنة) وقد تم استخدام فترة ربع سنوية للعقد } 0.25$$

$$N(d2) = \text{دالة الكثافة التراكمية لـ } d2$$

كما يمكن حساب قيمة (d1) و (d2) من المعادلات الآتية:

$$d1 = \frac{\ln(CMP / EP) + (r + 0.5\sigma^2)t}{(\sigma[(t)1/2])}$$

امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية.....(٥٢٩)

$$d2 = d1 - (\sigma[(t)1/2])$$

حيث أن:

$$\ln(CMP/EP) = \text{اللوغاريتم الطبيعي لـ } (CMP/EP)$$

σ = الانحراف المعياري لمعدل العائد السنوي على الأسهم العادية محل الخيار.

ويمكن احتساب الانحراف المعياري بحسب الصيغة الآتية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum (RM - \overline{RM})^2}{n}}$$

كما يمكن احتساب أسعار خيار البيع لمصرف الشرق الأوسط للمدة الأولى من سنة 2009 وبحسب معادلة النموذج:

$$PP = 2.15 \times (2.71828)^{-(0.06 \times 0.25)} \times (0.920) - 2.7 \times (0.941) = 0.011$$

وبعد توفير متطلبات النموذج كما ورد ذكرها في أدبيات البحث واستخدام هذه المتطلبات والمتغيرات على برنامج Microsoft Excel تم استخراج وقياس شراء خيارات البيع وكما في الجدول (2) و (3):

جدول رقم (2) أسعار شراء خيارات البيع لمصرف الشرق الأوسط

الفترة	التاريخ	سعر التنفيذ	سعر السوق	الوقت t	$\sigma\sqrt{t}$	R	d1	d2	N(d1)	N(d2)	PUT
1	2009	2.15	2.7	0.25	0.163	0.06	1.570	1.407	0.941	0.920	0.011
2		2.7	1.85	0.25	0.163	0.06	(2.146)	(2.309)	0.015	0.010	0.811
3		1.85	2.05	0.25	0.163	0.06	0.803	0.640	0.789	0.738	0.043
4		2.05	1.92	0.25	0.163	0.06	(0.228)	(0.391)	0.409	0.347	0.183
1	2010	1.92	1.7	0.25	0.163	0.06	(0.573)	(0.736)	0.283	0.230	0.236
2		1.7	1.8	0.25	0.163	0.06	0.523	0.360	0.699	0.640	0.061
3		1.8	1.18	0.25	0.163	0.06	(2.417)	(2.580)	0.007	0.004	0.593
4		1.18	1.8	0.25	0.163	0.06	2.763	2.600	0.997	0.995	0.0002

(٥٣٠)..... امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية

جدول (3) أسعار شراء خيارات البيع لمصرف بغداد

الفترة	التاريخ	سعر التنفيذ	سعر السوق	الوقت t	$\sigma\sqrt{t}$	R	d1	d2	N(d1)	N(d2)	PUT
1	2009	2.2	2.6	0.25	0.16	0.06	1.217	1.057	0.888	0.854	0.024
2		2.6	2.7	0.25	0.16	0.06	0.409	0.249	0.658	0.598	0.107
3		2.7	2.12	0.25	0.16	0.06	(1.338)	(1.498)	0.090	0.067	0.553
4		2.12	1.92	0.25	0.16	0.06	(0.445)	(0.605)	0.327	0.272	0.229
1	2010	1.92	1.91	0.25	0.16	0.06	0.140	(0.019)	0.555	0.492	0.112
2		1.91	1.8	0.25	0.16	0.06	(0.197)	(0.357)	0.421	0.360	0.162
3		1.8	1.37	0.25	0.16	0.06	(1.532)	(1.692)	0.062	0.045	0.408
4		1.37	1.79	0.25	0.16	0.06	1.844	1.684	0.967	0.953	0.003

الجدول من إعداد الباحث

جدول (4) ملخص أسعار خيار البيع للمدد الثمان للمصارف عينة البحث (المبالغ بالدينار)

ت	السنة	مصرف الشرق الأوسط	مصرف بغداد
العقد 1	2009	0.011	0.024
العقد 2		0.811	0.107
العقد 3		0.043	0.553
العقد 4		0.183	0.229
العقد 1	2010	0.236	0.112
العقد 2		0.061	0.162
العقد 3		0.593	0.408
العقد 4		0.0002	0.003

الجدول من إعداد الباحث

تحليل استراتيجيات شراء خيار البيع:

سوف تتم مناقشة إستراتيجية التحوط على أسهم هذه المصارف على أساس المدد التي يغطيها كل عقد خيار بيع مغطى للمصرفين عينة البحث كما مبين في الجدولين (5) و(6) وكما يأتي:

جدول (5) عقود خيارات البيع لمصرف الشرق الأوسط

ت (1)	التاريخ (2)	السعر أول المدة (3)	السعر آخر المدة (4)	سعر الخيار P (5)	العائد عند عدم التحوط (7)
العقد 1	2009	2.15	2.7	0.011	0.55
العقد 2		2.7	1.85	0.811	(0.85)
العقد 3		1.85	2.05	0.043	0.2
العقد 4		2.05	1.92	0.183	(0.13)
العقد 1	2010	1.92	1.7	0.236	(0.22)
العقد 2		1.7	1.8	0.061	0.1
العقد 3		1.8	1.18	0.593	(0.62)
العقد 4		1.18	1.8	0.0002	0.62

الجدول من إعداد الباحث

جدول (6) عقود خيارات البيع لمصرف بغداد

ت (1)	التاريخ (2)	السعر أول المدة (3)	السعر آخر المدة (4)	خيار البيع		العائد عند عدم التحوط (7)
				سعر الخيار P (5)	العائد عند التحوط (6)	
العقد 1	2009	2.2	2.6	0.024	(0.024)	0.4
العقد 2		2.6	2.7	0.107	(0.107)	0.1
العقد 3		2.7	2.12	0.553	0.027	(0.58)
العقد 4		2.12	1.92	0.229	(0.029)	(0.2)
العقد 1	2010	1.92	1.91	0.112	(0.102)	(0.01)
العقد 2		1.91	1.8	0.162	(0.052)	(0.11)
العقد 3		1.8	1.37	0.408	0.022	(0.43)
العقد 4		1.37	1.79	0.003	(0.003)	0.42

الجدول من إعداد الباحث

المدة الأولى: وتمتد من 1\1\2009 ولغاية 31\3\2009

خلال هذه المدة فان سعر السهم في السوق لمصرف الشرق الأوسط كما مبين في الجدول (5) قد ارتفع من 2.15 دينار في أول المدة إلى 2.7 دينار في نهاية المدة وعليه فان تنفيذ عقد الخيار سيكون غير مجد لأنه سيقع خارج إمكانية النقد وسوف يزيد من الخسارة المتمثلة بمبلغ العلاوة (سعر الخيار) والذي يساوي 0.011 دينار لكل سهم لكون سعر التنفيذ المتفق عليه في عقد خيار البيع يساوي سعر السهم في بداية المدة.

وتنطبق هذه الحالة على مصرف بغداد لكون سعر سهمه قد ارتفع من 2.2 دينار في أول المدة إلى 2.6 دينار في نهاية المدة كما مبين في الجدول (6)، لذا فان عائد التحوط قد حقق خسارة لكلا المصرفين بمقدار مبلغ العلاوة فكان عائدا سالبا بينما العائد عن عدم التحوط فانه ممثل بالفرق بين سعر السهم أول المدة وسعره آخر المدة لذا كان موجبا.

وعلى الرغم من أن عقد خيار البيع لأسهم هذين المصرفين لم ينفذ إلا أن هذا الوضع المتمثل بعدم تنفيذ الخيار نتيجة ارتفاع السعر السوقي لأسهم المصرفين عينة البحث ليس بالأمر السيئ بالنسبة إلى مالك الخيار لان الخيار هنا بمنزلة بوليصة تأمين وقد قام بدفع مبلغ العلاوة من اجل تأمين سعر السهم ضد الانخفاض وحمايته.

المدة الثانية: وتمتد من 1\4\2009 ولغاية 30\6\2009

خلال هذه المدة انخفضت أسعار أسهم مصرف الشرق الأوسط من 2.7 دينار في أول

المدة إلى 1.85 دينار في آخر المدة وعندها سيكون عقد الخيار داخل إمكانية الربح لكون سعر التنفيذ الممثل بالسعر في أول المدة اكبر من السعر السوقي للسهم في نهاية المدة لذا فان المستثمر (مصرف الشرق الأوسط) سوف يطالب بتنفيذ العقد وعندها سوف يلاحظ أن العائد المتحقق من التحوط كان موجبا (مكسب) بمقدار 0.039 بينما العائد المتحقق من عدم التحوط كان سالبا (خسارة) بمقدار 0.85.

وعلى العكس من التحليل السابق ففيما يتعلق بمصرف بغداد فقد ارتفعت أيضا أسعار أسهمه بشكل طفيف من 2.6 دينار في أول المدة إلى 2.7 دينار في آخر المدة وعليه سوف يكون تنفيذ الخيار غير مجد للمصرف وسيكتفي بتحمل خسارة مقدارها سعر الخيار (العلاوة) ويستطيع أن يبيع أسهمه بالسعر السوقي الحالي.

المدة الثالثة: وتمتد من 1\7\2009 ولغاية 30\9\2009

خلال هذه المدة ارتفع سعر السهم لمصرف الشرق الأوسط من 1.85 دينار في أول المدة إلى 2.05 دينار في نهاية المدة لذا فان مشتري عقد خيار البيع سوف لن يطالب بتنفيذ العقد لكونه يقع خارج إمكانية النقد وسوف يكتفي بتحمل الخسارة المتمثلة بسعر الخيار 0.043 ويستطيع أن يقوم ببيع أسهمه في السوق بسعرها الحالي 2.05 لذا نجد أن العائد المتحقق من استخدام عقد الخيار كان سالبا بمقدار مبلغ العلاوة (سعر الخيار) بينما العائد المتحقق من عدم استخدام الخيار كان موجبا ناتجا من فرق الأسعار أول المدة وآخر المدة.

أما بالنسبة لمصرف بغداد فقد حصل انخفاض في أسعار أسهمه إذ كانت 2.7 دينار للسهم الواحد أول المدة وبلغت 2.12 دينار آخر المدة الأمر الذي جعل الخيار داخل إمكانية النقد وحقق عائدا موجبا بمقدار 0.027 دينار للسهم الواحد وجنب المحفظة خسارة مقدارها 0.58 دينار للسهم الواحد فيما لو تم عدم استخدام الخيار.

المدة الرابعة: وتمتد من 1\10\2009 ولغاية 31\12\2009

خلال هذه المدة انخفض سعر السهم لمصرف الشرق الأوسط من 2.05 دينار في أول المدة إلى 1.92 دينار في آخر المدة وبما إن الهدف من شراء عقد خيار البيع المغطى هو حماية المحفظة الاستثمارية من انخفاض أسعار أسهمها فان عقد الخيار يتم تنفيذه في هذه المدة، وهو بذلك قد جنب المحفظة خسارة قدرها 0.077 عن أسهم المصرف لان الخسارة التي تصيب

امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية.....(٥٣٣)

المحفظة عند عدم تحوطها تبلغ 0.13 في حين بلغت خسارة المحفظة عند تحوطها 0.053 دينار فقط وهو مبلغ العلاوة (سعر الخيار) المدفوع لبائع الخيار.

أما بالنسبة لمصرف بغداد فأيضاً انخفضت أسعار أسهمه من 2.12 دينار في أول المدة إلى 1.92 دينار في آخر المدة وعليه يكون تنفيذ عقد الخيار في مصلحة المستثمر لكونه يقع داخل إمكانية النقد لذا فإن تنفيذ عقد الخيار قد جنب محفظة المصرف خسارة بمقدار 0.171 دينار للسهم الواحد لكون تنفيذ الخيار قد حقق عائداً سالبا بمقدار 0.029 دينار بينما عدم استخدام الخيار قد حقق عائداً سالبا بمقدار 0.2 دينار للسهم نفسه ناتج من فرق أسعار أول المدة وآخر المدة.

المدة الخامسة: وتمتد من 1\1\2010 ولغاية 31\3\2010

خلال هذه المدة انخفض سعر السهم لمصرف الشرق الأوسط من 1.92 دينار أول المدة إلى 1.7 دينار في آخر المدة لذا فإن تنفيذ عقد الخيار سيكون في هذه الحالة في مصلحة المصرف لكونه يقع داخل إمكانية النقد لأن سعر التنفيذ أكبر من السعر السوقي للسهم وأنه سوف يحقق عائداً سالبا مقداره 0.016 للسهم الواحد بينما ترك الخيار سوف يحقق عائداً سالبا (خسارة) بمقدار 0.22 دينار للسهم الواحد وبالتأكيد حالة التحوط أفضل نسبياً هنا.

أما بالنسبة لمصرف بغداد فأيضاً انخفضت أسعار أسهمه بشكل طفيف من 1.92 دينار في أول المدة إلى 1.91 دينار في آخر المدة وعلى الرغم من أن تنفيذ الخيار سيحقق خسارة للمحفظة مقدارها 0.102 دينار للسهم الواحد لكن هذه الخسارة تعد كبوليصة تأمين ضد انخفاض سعر السهم بشكل كبير.

المدة السادسة: وتمتد من 1\4\2010 ولغاية 30\6\2010

خلال هذه المدة ارتفع سعر السهم لمصرف الشرق الأوسط بمقدار طفيف إذ كان السعر أول المدة 1.7 دينار وبلغ في نهاية المدة 1.8 لذا فإن تنفيذ العقد لا يعد مجدياً لكون سعر التنفيذ المتفق عليه أقل من السعر السوقي للسهم وعليه سيكتفي المستثمر بالخسارة المتمثلة بسعر الخيار والبالغة 0.061 دينار للسهم الواحد والتي تعتبر كبوليصة تأمين لحماية الأسهم وفي هذه الحالة لا يتضرر المستثمر لكونه يستطيع بيع أسهمه في السوق بالسعر الحالي. وعلى العكس فإن مصرف بغداد قد انخفضت أسعار أسهمه، وبلغ سعر السهم 1.91 دينار في أول

المدة وأصبح 1.8 دينار في آخر المدة الأمر الذي أدى إلى أن تنفيذ الخيار سوف يخفض خسارة المحفظة مقدار 0.058 دينار للسهم الواحد لكون تنفيذ الخيار (التحوط) حقق خسارة مقدارها 0.052 دينار بينما عدم استخدام الخيار (عدم التحوط) قد كبد المحفظة خسارة مقدارها 0.11 دينار للسهم ناتجة من فرق أسعار أول المدة وآخر المدة، وعليه فإن تنفيذ الخيار هو أمر مجد بالنسبة لمصرف بغداد في هذه الفترة.

المدة السابعة: وتمتد من 1\7\2010 ولغاية 30\9\2010

خلال هذه المدة انخفض سعر السهم لمصرف الشرق الأوسط من 1.8 دينار أول المدة إلى 1.18 دينار في آخر المدة لذلك سوف يتم تنفيذ العقد لكونه يقع في مصلحة المصرف وكونه يقع داخل إمكانية النقد، وعليه فإن تنفيذ العقد سوف يحقق للمصرف عائدا موجبا بمقدار 0.027 دينار للسهم الواحد بينما عدم استخدام عقد الخيار سوف يكبد المصرف خسارة مقدارها 0.62 دينار للسهم الواحد، لذا نجد أن عقد الخيار قد جنب المصرف الخسارة فضلا عن تحقيق عائده له.

أما بالنسبة لمصرف بغداد فينطبق عليه نفس التحليل السابق حيث جنب الخيار محفظة المصرف خسارة مقدارها 0.43 دينار للسهم الواحد عند استخدام الخيار وحقق عائدا موجبا أيضا مقداره 0.022 دينار للسهم الواحد وبالنسبة لتلك الإستراتيجية كانت ناجحة بالنسبة للمصرفين معا.

المدة الثامنة: وتمتد من 1\10\2010 ولغاية 31\12\2010

خلال هذه المدة ارتفع سعر السهم لمصرف الشرق الأوسط من 1.18 دينار في أول المدة إلى 1.8 دينار في آخر المدة وعليه فإن تنفيذ الخيار سيكون غير مجد لكون أسعار التنفيذ المتفق عليها في عقد الخيار اقل من الأسعار السوقية وسيكتفي المصرف بتحمل الخسارة المتمثلة بمقدار سعر الخيار (العلاوة) والبالغة 0.0002 دينار للسهم الواحد فيكون عدم تنفيذ الخيار من مصلحة المصرف وأما العلاوة المدفوعة فهي بمنزلة بوليصة تأمين ضد انخفاض أسعار أسهمه وبإمكان المصرف أن يبيع أسهمه في السوق بالسعر الحالي (السوقي). أما مصرف بغداد فارتفع سعر السهم من 1.37 دينار في أول المدة إلى 1.79 دينار في آخر المدة وعليه فإن تنفيذ الخيار سيكون ضد مصلحة المصرف لأنه يقع خارج إمكانية النقد وسيكتفي

المصرف بتحمل خسارة بمقدار سعر الخيار وهي 0.003 دينار للسهم الواحد وبإمكانه بيع أسهمه في السوق بالسعر السوقي الحالي.

ثالثاً: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضية

عند ملاحظة التحليل السابق نجد أن محفظة المصارف عينة البحث قد حققت خسارة عند استخدامها لعقد الخيار اقل من الخسارة التي حققتها المحفظة في حال عدم استخدامها لإستراتيجية التحوط، فقد حقق مصرف الشرق الأوسط عند استخدامه لإستراتيجية التحوط خسارة مقدارها 0.118 دينار للسهم الواحد في حين كانت خسارته 0.350 دينار للسهم الواحد في حال عدم إتباع تلك الإستراتيجية مما يعني أن عقد الخيار استطاع أن يخفض من خسارة المحفظة بنسبة 65%.

أما بالنسبة لمصرف بغداد فقد حقق المصرف خسارة لمحفظته مقدارها 0.268 دينار للسهم الواحد عند استخدامه لإستراتيجية التحوط في حين كانت خسارة محفظته بمقدار 0.410 دينار للسهم الواحد عند عدم إتباع تلك الإستراتيجية مما يعني أن عقد الخيار استطاع أن يخفض من خسارة المحفظة لمصرف بغداد بنسبة 34%، كما هو مبين في الجدول رقم (7) الآتي:

جدول (7) عائد المحفظة خلال مدة السنتين 2009-2010 للمصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	عائد المحفظة المحوطة	عائد المحفظة غير المحوطة	نسبة تخفيض الخسائر
1	مصرف الشرق الأوسط	(0.118)	(0.350)	65%
2	مصرف بغداد	(0.268)	(0.410)	34%

الجدول من إعداد الباحث

الإفصاح عن عقود الخيارات:

بعد أن تم قياس عقد الخيار وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (٣٩) وتم تبني الإستراتيجية المناسبة لعقود الخيارات للمصارف عينة البحث وللمدة المقررة للدراسة وخصوصاً بعد أن أظهرت النتائج والتحليل أن استعمال عقد الخيار ينعكس إيجاباً على أنشطة المصارف المشار إليها لذا ينبغي على تلك المصارف أن تفصح عن عقود الخيارات بما يتناسب وأهمية تلك العقود، أي أن تفصح عن كل ما يتصف بالأهمية النسبية ومن شأنه أن يؤثر في قرارات المستثمرين فيما يخص عقود الخيارات، فضلاً عن الإفصاح عن عقود الخيارات في قائمة المركز المالي بجانب الموجودات بالنسبة للمشتري تحت فقرة مستقلة باسم الاستثمار في المشتقات

المالية، وفي جانب المطلوبات بالنسبة للبائع تحت فقرة باسم التزاما عن المشتقات المالية، وبالنسبة للإفصاح عن الأرباح والخسائر المرتبطة بتلك العقود فيجب أن تظهر ضمن قائمة الدخل تحت فقرة باسم إيرادات الأدوات المالية المشتقة في حالة المكاسب، ومصروفات الأدوات المالية المشتقة في حالة المصروفات أو الخسائر، أما بالنسبة للمعلومات المفصّل عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تخص عقود الخيارات فينبغي أن تكون كالآتي:

- الغرض من عقد الخيار (تحوط أو مضاربة).

- بناءً على ما تقدم ستكون القوائم المالية والإيضاحات للمصارف عينة البحث كما مبين بالجدول (8) و (9) و (10).

رقم الكشف	رقم التذييل المحاسبي	اسم الحساب	المبالغ بالتقدير
1		الموجودات	
1		الموجودات المتكافئة	
18	7	التفرد	XXXX
15	9	الاستثمارات الأخرى	XXXX
	8	استثمار في المشتقات المالية (عقود الخيارات)	XXXX
		التزاما عن المشتقات المالية (عقود الخيارات)	XXXX
		حقوق المساهمين	
3	21	أوراق تجارية مضمونة ومدة	XXXX
4	10	القروض والتسهيلات	XXXX
5		المدفوعات	XXXX
		مجموع الموجودات المتكافئة	XXXXX
		الموجودات الشائعة	
6	11	الموجودات الدائنة بالقيمة الظاهرية	XXXX
6		مشتريات تحت التنفيذ	XXXX
		مجموع الموجودات الشائعة	XXXXX
		مجموع الموجودات	XXXXXX
		الحسابات المتقابلة المدينة	
11		تقدمات الموردين لقاء الحسابات المصرفية بعد تنزيل التقييمات	XXXX

امكانية القياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية.....(٥٣٧)

جدول رقم (9) كشف الأرباح والخسائر لمصرف ××× كما في 31\12\2010

رقم الكشف	رقم النازل المحاسبي	اسم الحساب	المبالغ بالدينار
إيرادات النشاط الجاري			
12	44	إيرادات العمليات المصرفية	×××
13	46	إيراد الاستثمار	×××
		مكاسب (إيرادات) الأدوات المالية المشتقة (عقود الخيارات)	×××
مجموع الإيرادات			
تنزل: المصروفات الجارية			
14	34	مصروفات العمليات المصرفية	×××
6	37	الاستثمار والإطفاء	×××
15	31-33	المصاريف الإدارية	×××
		خسائر (مصاريف) الأدوات المالية المشتقة (عقود الخيارات)	×××
مجموع المصروفات			
فائض العمليات الجارية			
16	43-49	تضائف: الإيرادات المفترقة والأخرى	×××
تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى			
17	38	مصروفات تحويلية	×××
18	39	مصروفات أخرى	×××
الفائض القابل للتوزيع			

جدول (10) الإيضاحات المتممة المتعلقة بعقود الخيارات

الترتيب	البيان	الإيضاحات
1	الغرض من عقد الخيار	تم إبرام عقد الخيار لغرض التحوط
2	نوع عقد الخيار	أمريكي لكون التنفيذ يتم في أي وقت خلال فترة سريان العقد على العكس من الخيار الأوربي الذي لا يمكن تنفيذه إلا في نهاية مدة العقد
3	المنافع والأخطار المرتبطة بالاستثمار في عقود الخيارات	تتلخص المنافع بالتغيرات الإيجابية في القيمة العادلة للأداة المالية موضوع العقد وهي السهم أي أن زيادة قيمة السهم تؤدي إلى زيادة قيمة عقد الخيار، أما الأخطار فتتلخص بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود الخيارات، و التي ترجع في معظم الأحيان إلى تقلبات أسعار الأسهم محل التعاقد وهو ما يسمى بمخاطر السوق
4	القواعد والأسس المتبعة لحساب القيمة العادلة لعقد الخيار	يتم حساب القيمة العادلة لعقد الخيار على أساس نموذج بلاك - شولز لعدم توفر سوق نشطة له.
5	السياسات المحاسبية المتعلقة بعقود الخيارات	يتبع المصرف أساس القيمة العادلة فيما يتعلق بعقد الخيار
6	أسس الاعتراف بعقود الخيارات في قائمة المركز المالي	يتم قياس عقد الخيار وإظهاره بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة
7	أسس الاعتراف بالأرباح والخسائر المتحققة وغير المتحققة	الربح أو الخسارة المتحققة وغير المتحققة من عقد الخيار يتم إدخالها (الاعتراف بها) في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.
8	تاريخ التسوية أو تاريخ تنفيذ العقد	يتم تسوية أو تنفيذ عقد الخيار في نهاية مدة العقد.

وبناءً على النتائج السابقة ينبغي قبول الفرضية القائلة:

((أمكانية القياس والإفصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية للتحوط من المخاطر المالية)

الاستنتاجات:

هناك مجموعة من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ومن أهمها:

١- تمثل القيمة العادلة الأساس المناسب لقياس عقود الخيارات كونها من الأدوات المالية التي تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية كما هو الحال في الأسهم وغيرها من الأدوات وكان للدراسات والإصدارات التي قامت بها العديد من المنظمات العلمية والمهنية الأثر الأكبر في إتباع أساس القيمة العادلة في المحاسبة عن عقود الخيارات.

٢- أن استعمال عقود الخيارات يؤدي إلى وجود العديد من المشاكل المحاسبية الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تلك العقود.

٣- أن عقود الخيارات مؤهلة للاعتراف بها داخل القوائم المالية حيث ينطبق عليها نفس خصائص الأصول وخصائص الخصوم ولكي تظهر هذه العقود على أنها أصول أو خصوم داخل الميزانية العمومية فإنه من الأنسب إظهارها بشكل منفصل عن الأصل الأساسي.

٤- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عقود الخيارات في نهاية التعاقد يتم تسويتها في قائمة الدخل في نفس فترة تحققها حيث إن العقد انتهى ولم يعد من الضروري تأجيل تسوية تلك المكاسب أو الخسائر.

٥- افتقار البيئة العراقية إلى سوق منظم للتداول بعقود الخيارات الأمر الذي يؤدي إلى استمرار تعرض أغلب المؤسسات المالية إلى الكثير من المخاطر ومنها مخاطر انخفاض أسعار الأسهم.

٦- تحقق إستراتيجية شراء خيار البيع للأسهم المغطاة نجاحاً للمصارف عينة البحث وذلك من خلال تخفيض مقدار الخسارة لتلك المصارف خصوصاً في البيئة التي تشهد تقلباً مستمراً في أسعار الأسهم ولو بشكل طفيف ومنها البيئة العراقية.

٧- إن استعمال عقود الخيارات في التحوط يمكن أن يؤدي إلى تحقيق عائد إضافي للمحفظة الاستثمارية، أو على أقل تقدير يساهم في تخفيض الخسارة المتحققة.

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هناك عدد من التوصيات بغرض الاستفادة منها وهي كالآتي:

١- أن المحاسبة عن التعامل بعقود الخيارات مازالت تمر في مرحلة تطور سريع لذا نجد أن المنظمات المهنية المحاسبية الدولية أصبحت تعطيها القدر الكافي من الاهتمام والعناية بسبب ما تحمله من مخاطر في التعامل بها، وقد خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (٣٩) الذي يتناول قياس ومعالجة المشتقات المالية عموماً وعقود الخيارات خصوصاً فينبغي على اللجان المسؤولة عن إعداد المعايير والقواعد في العراق الاهتمام بإعداد معيار خاص بها والاستفادة من المعيارين الدوليين (٣٩) و(٣٢) حتى يكونا أساساً للتحكم في التصرفات والتعامل مع هذه العقود، وإلزام المؤسسات المالية ومنها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق هذه المعايير والإفصاح عن المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاطها في تلك العقود.

٢- الاعتراف بعقود الخيارات داخل القوائم المالية وإظهارها داخل تلك القوائم على أنها أصل أو خصم بشكل منفصل عن البند الأصلي الذي ترتبط به تلك العقود، وكذلك قياس المخاطر المرتبطة باستخدام عقود الخيارات حتى يمكن الإفصاح عن تلك المخاطر.

٣- إتباع أساس القيمة العادلة عند تحديد قيمة عقود الخيارات سواء عند القياس المبدئي أم اللاحق، واستخدام القيمة الحالية للتدفقات النقدية في تحديد القيمة العادلة لتلك العقود.

٤- الإفصاح عن تفاصيل عقود الخيارات باستخدام الوسائل خارج القوائم المالية كالجداول الملحق والإيضاحات.

٥- إرسال كوادر علمية وفنية إلى الأسواق العالمية التي تتعامل بعقود الخيارات من أجل اكتساب الخبرة والكفاءة من تلك الأسواق ومن ثم فتح دورات تثقيفية

للمستثمرين داخل البلد لإيصال المعلومات لهم عن آلية عمل عقود الخيارات وشروطها والتزاماتها والنتائج التي تترتب على التعامل بها والامتيازات التي يحصل عليها كل من البائع والمشتري للخيار.

٦- إنشاء سوق عراقي منظم يدار من قبل كوادر محاسبية ومالية متخصصة ليتم تداول عقود الخيارات فيه إما أن يكون سوقاً مستقلاً أو من خلال تطوير وتأهيل سوق العراق الحالي للأوراق المالية والانفتاح على الأسواق العربية والعالمية، الذي من شأنه أن يتسبب في نقل الثقافة المحاسبية والاستثمارية خصوصاً بعد ثورة الاتصالات العالمية والتجارة عبر الانترنت.

٧- قيام الجهات المسؤولة عن السوق بإصدار أنظمة وقوانين وتعليمات قادرة على أن تحكم التعامل بعقود الخيارات وفي الوقت نفسه تكون سهلة الفهم من قبل المستثمرين والمتعاملين في سوق الخيارات العراقي.

٨- تشجيع المستثمرين من قبل إدارة السوق على ضرورة اختيارهم للأسهم بشكل مدروس والابتعاد عن الاختيار الدعائي العشوائي، وبعد اختيارهم للأسهم بالطريقة المذكورة يكون من الضروري التحوط ضد انخفاض أسعار هذه الأسهم بسبب الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة، وعندها تكون عقود الخيارات هي الأداة المالية الأنسب التي تعطي تحوطاً تاماً.

٩- إنشاء وحدة مختصة بكل مؤسسة واجبها الرقابة على التعامل بعقود الخيارات.

١٠- قيام الكوادر العلمية المحاسبية في الكليات والجامعات العراقية بإصدار مجلة فصلية أو سنوية تهتم بشرح عقود الخيارات للمستثمرين من ناحية القياس والإفصاح وكيفية استعمالها للتحوط وتسعى إلى إقناعهم بأهمية إبرام والتعامل بهذه العقود وضرورتها في مجال التحوط من المخاطر وترك التخوف من الدخول فيها.

المستخلص:

إن التطورات التي شهدتها الأسواق المالية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تطلبت من موظفي الشركات والمستثمرين الإحاطة بهذه الأسواق وأتباع أساليب الاستثمار الصحيحة بها والتحوط من مخاطرها ومن هذه التطورات عقود الخيارات إذ يعد موضوع

عقود الخيارات من الموضوعات التي نالت أهمية كبيرة في الدول المتقدمة - التي تمتلك أسواقاً منظمة لتلك العقود - من ناحية القياس والافصاح المحاسبي لما لها من تأثير واضح في تحوط الاستثمارات المختلفة فضلاً عن استخدامها ورقة استثمارية عند المضاربة أيضاً من قبل المتعاملين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات مالية كالمصارف أو غيرها ، إذ يسعى مشتري عقود خيارات البيع إلى مواجهة احتمالات انخفاض عوائد استثماراته عندما يتوقع انخفاض أسعار هذه الاستثمارات من خلال شراء هذا النوع من الخيارات.

وقد جاء هذا البحث نتيجة أهمية موضوع الخيارات من ناحية قياسها والافصاح عنها وافتقار البيئة العراقية لها ومحاولة لبيان كيفية استعمال عقود الخيارات في التحوط وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لمصرفين مدرجين في سوق العراق للأوراق المالية وهما:

١- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

٢- مصرف بغداد.

سعياً لتحقيق هدف رئيس وهو ((تقليل العقبات أمام الأطراف التي ترغب في تنظيم عقود الخيارات فيما يتعلق بالقياس والافصاح الضروري وتشجيعهم على تنظيمها وبيان كيفية عملها ومدى قدرتها على تحقيق التحوط الأمثل للمستثمرين))

منطلقاً من فرضية قائلة ((هنالك إمكانية للقياس والافصاح المحاسبي عن عقود الخيارات في البيئة العراقية وفقاً للمعايير الدولية للتحوط من المخاطر المالية))

واعتمد الباحث على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث والنشرات الشهرية لسوق العراق للأوراق المالية والتقارير السنوي لمصرف الرافدين في جمع البيانات والمعلومات وللمدة من (2009-2010) واستخدم نموذج (Black and Scholes) في قياس وتسعير الخيارات لكونه الأفضل نسبياً من ناحية التطبيق في البيئة العراقية.

وتوصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات كان من أهمها: تحقق إستراتيجية شراء خيار البيع للأسهم المغطاة نجاحاً للمصارف عينة البحث وذلك من خلال تخفيض مقدار الخسارة لتلك المصارف خصوصاً في البيئة التي تشهد تقلباً في أسعار الأسهم ولو بشكل طفيف ومنها البيئة العراقية، فضلاً عن إمكانية تطبيق تلك العقود في البيئة العراقية.

وكان من أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث: إن على اللجان المسؤولة عن أعداد المعايير والقواعد في العراق الاهتمام بإعداد معيار خاص بعقود الخيارات والاستفادة من المعيارين المحاسبيين الدوليين (٣٩) و (٣٢) حتى يكونا أساسا للتحكم في التصرفات والتعامل مع هذه العقود ، وإلزام المؤسسات المالية ومنها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق هذه المعايير والإفصاح عن المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاطها في تلك العقود، كما أوصت الدراسة بإنشاء سوق عراقي منظم يدار من قبل كوادرمحاسبية ومالية متخصصة ليتم تداول عقود الخيارات فيه إما أن يكون سوقا مستقلا أو من خلال تطوير سوق العراق الحالي للأوراق المالية.

Abstract

The event and important thing that happened in last twenty years from last century in international system and what it make the market economy and publish knowledge economy that erase the border to the service ,goods move free , the develop of finances market and join together all of this make a new goods (finances tools) that play a major in international market like the old finances tools , the settlement bank that the circulation in circulation tools will develop more and more in last years in 1986 it was 1.1 trillion and in 1994 45 trillion in 2006 330 trillion that the British central bank say this trade make on third of all trade in goods and service at all.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الانكليزية

1. Belkaoui, A.R, Accounting Theory, London- Grate Britaion, Thomson London Learning, fifth edition,2004.
2. Binhammer , HH:sephton , Peter S: "money banking & the Canadian financial system " 7th.ed an international Thomson publishing company 1998.

3. Block, Stanley, B, Hirt, Geoffrey, A, "Foundations Of Financial Management" 10th.ed , Mc Graw - Hill, 2002
4. Chance., "An Introduction to Derivatives and Risk Management", 5th. ed., Harcourt College Publishers, 2001.
5. Chance , Don M & Brooks, Robert: "An Introduction to Derivatives and Risk Management", 7th. ed., 2007.
6. Mayo, Herbert B: "Financial Institutions, Investment, & Management" 7th.ed, Harcourt College Publishers, 2001.
7. Porter, Gary G & Norton, Curtis L, "Financial Accounting" , Third edition, 2001.
8. Rao , Ramesh , K.S. , " Financial Managemet - Concepts and Application " , 2end. ed. Macmillan Publishing com. , 1992.
9. Rose, "Commercial bank management", Irwin / Mc Graw - Hill, Third Edition. 1996.
10. Rose , peter: "commercial bank management" 4th.ed Irwin / Mc Graw - Hill 1999.

ثانياً: العربية.

- ١- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2010.
- ٢- سوق العراق للأوراق المالية (النشرات الشهرية لأسعار الأسهم للمدة 2009-2010)
- ٣- التقرير السنوي لمصرف الشرق الأوسط للسنوات 2009-2010.
- ٤- التقرير السنوي لمصرف بغداد للسنوات 2009-2010.
- ٥- أبو زيد، محمد المبروك، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، القاهرة - ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- ٦- الدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة الاستثمار والمحافظة الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.
- ٧- السنان، طلال جاسم محمد، دور ديوان المحاسبة في وضع أسس للرقابة على الأدوات المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، ديوان المحاسبة، دولة الكويت، أغسطس، ٢٠٠٣.
- ٨- الشامام، ماهر علي حسين، القياس والافصاح المحاسبي للأنشطة خارج الميزانية: دراسة تطبيقية في بعض المصارف العربية والأجنبية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.

- ٩- الشيرازي، عباس مهدي ، النظرية المحاسبية، الكويت، ١٩٩٠.
- ١٠- العامري، محمد علي إبراهيم، استخدام نظرية الخيارات في إدارة المخاطرة في المصارف الإسلامية، دراسة نظرية- استطلاعية في المصرفين الإسلاميين في الأردن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد (٥٠)، المجلد (١٤)، ٢٠٠٨.
- ١١- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة، عمان-الأردن، مطابع الشمس، ٢٠٠١.
- ١٢- المليجي، هشام حسن، دور معلومات الاتفاقيات المالية المشتقة لأغراض الحماية- في ترشيد قرارات الاستثمار ومنح القروض في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، مصر-عين شمس، ١٩٩٩.
- ١٣- الياسري، محمد فاضل ، آليات تدقيق الأدوات المالية المشتقة وبيان مخاطر استعمالها: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
- ١٤- توش، ديلويت، توهاماتسو، انترناشونال، معايير المحاسبة الدولية، سابا وشركاهم، ١٩٩٧.
- ١٥- حماد، طارق عبد العال، المشتقات المالية المفاهيم - إدارة المخاطر- المحاسبة، الدار الجامعية، ٢٠٠١.
- ١٦- سليمان، محمد مصطفى، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة"، الدار الجامعية - القاهرة - مصر، ٢٠٠٦.
- ١٧- مطر، محمد، دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي، المؤتمر العلمي المهني الخامس، عمان، ٢٠٠٣.
- ١٨- مطر، محمد، السويطي، موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٨.
- ١٩- هادي، علي حسين، أثر البنود خارج الميزانية (الضمانات) على الأزمة المالية وأهمية المحاسبة عنها: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة المتضوية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الكوفة، ٢٠١١.